

قوله ولا يتجرأ لطفه فعم لا تجار لنفسه او لليتيم والمصحح به
 جوازها لليتيم لا لنفسه بمال كيتيم قال في الهداية في باب
 ما يجوز ارتبانه والا يرتان به وما لا يجوز وكذا لك لوجوه لليتيم
 فان كان او هن لان الاول والى التجارة تشير المال كيتيم فلا يجد
 بقاء من الارتبانه اهـ وكذا في كتيبين في الباب المذكور
 انه قال لان الاصل بدل الاول وقال في الحاشية وللوصي
 ان يوقع مال كيتيم ويضع ويبيع بمال اليتيم لليتيم ويبيع
 مضاربة وله ان يفعل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا في
 وفيها ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال كيتيم او الميت فان
 فعل وزج يضمن راس المال ويصدق بالزج في قول ابي ج محمد
 وعن ابي يوسف يسلم له الزج ولا يصدق بشئى اهـ وبما في
 الحاشية جزم ملاخسر وفي غيره فيعمل ما في المتن على التجارة
 لنفسه في العمادية عن المسوق للوصي ان يتجر في مال كيتيم
 وان يدفع مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يتبضع وان
 يشرك واذا لم يشهد الوصي على نفسه انه يعمل به مضاربة
 فان ما اشترى كله للورثة لونه يدعى استحسانا وبعض من
 مال كورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فالم يشترط
 عند كفاية الوصي له شئى من الزج وذكر في شرح المحلى وك
 رحمه الله تعالى وليس للرب ان يفتق عبدا لمغنى بمال وغير
 مال ولا ان يهب له بعض وغير عوض ولا ان يعرض وللقاضي
 ان يعرض مال كيتيم والموقف وكذلك هذا الذي ذكرناه في الجسد

لوقته

وصيه وكذلك وصى الاب والوصى كذلك نفسه كقاضي وذكر
 في كعدة الوصي لا يعرض مال كيتيم وتلك الوصى ولا يصح ان
 يتركة الوصي لان كقاضي يملك الاستداد ولا كذلك الاب
 والوصى وفي موضع اخر وليس للوصي الذي نفسه كقاضي ان
 يعرض مال كيتيم وان اقترض كان ضمانا والاب لو اقترض من
 غيره قالوا لا يجوز لونه تبرع وبعضهم جوزوا له اقترض لانه
 يكون ديناً على المستقرض ولو ادع جاز فكذا اذا اقترض بل اوله
 وكقاضي يملك اقراض مال كيتيم والغائب وذكر طبر كديت
 في الوقضية القاضي انما يملك اقراض مال كيتيم اذا لم يجد ما يشترط
 يكون غلة لليتيم فاما اذا وجد فله يملك الا اقراض بل يعين عليه
 اشرا هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا وجد من يدفع
 اليه مضاربة لونه انفع لليتيم من الاقراض لانه يحصل له الزج
 وكذا انما يعرض من المولى او من المنلس وهكذا اذكر ايضا
 في وصايا عدة المنفيين اهـ في الحاشية ولو اخذ الوصي مال
 اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي
 ان يستقرض مال كيتيم في قول ابي ج وقال محمد وارثه لو فعل
 ذلك فهو قاذر على كقاضي او باس به اهـ وفيها وللوصي ان يأخذ
 مال كيتيم مضاربة وليس له ان يوجب نفسه من كيتيم وليس
 للوصي ان يهب مال كيتيم بعوض او غير عوض وكذلك الاب
 ولو هب انسان للصغير هبة فبعض الاب من مال الصغير لا يجوز
 ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي مال كيتيم اهـ